

## تقرير مشاركة في حلقة نقاش للأمم المتحدة تحت عنوان: الاستشارات الوطنية

29/5/2013

ركزت المداخلة الأولى على مفهوم الحكم الرشيد ومنه إلى التحديات فكانت المداخلة الآتية:  
الحكم الرشيد لغةً: الرشيد من الرشد والرشيد واصطلاحاً من الحكمة في إدارة الموارد البشرية والطبيعية، وترشيد الحكم بالاستفادة من الوسائل الحديثة والأساليب المعاصرة.  
وهو الطريقة الواعية والحكيمة التي تمارس فيها السلطة بغية إقامة الحق والعدل والمساواة وتحقيق سلطة القانون.

وبالتعاون الوطيد بين أركان وفريق الحكم ومؤسسات المجتمع المدني، لا سيما الجمعيات والنقابات والبلديات على المستويات كافة.

والحكم يستلزم سلطة والسلطة تقتضي صلاحيات والصلاحيات تعطي الدور الكامل والذي لا يتحقق إلا بالتفاعل مع المؤسسات المذكورة وهناك ثلاث مصطلحات تتعلق وتلحق بالمفهوم وهي التشاركية- الشرعية- القانونية فالتشاركية لا بد منها وإشراك المجتمع المدني هو الذي يعزّز التفاعل المذكور والقانونية هي القيام بالإصلاحات السياسية الإدارية والقضائية والتشريعية، بما يتناسب وعصرنة الدولة.

أما الشرعية فإنّ الحكم يستمد شرعيته من خلال الوسائل الديمقراطية (الانتخابات وغيرها) من الشعب.

ومقابل كل تحدي هناك فرصة والفرص كثيرة إذا ما أحسنت الدولة الاستفادة منها والخاصة في التحديات هي القيام بالإصلاحات المطلوبة وترشيد القوانين وتعديلها بل وتطويرها وإعادة صياغتها واقتراح قوانين جديدة تجاري العصر.

ومن الممكن إضافة تطوير التعليم والتربية وليس المقصود بالتعليم كمنهج تدريس بل التربية والتوجيه والتنشئة منذ الصغر على مفاهيم الدولة والمجتمع، الحقوق والواجبات الخ....

في الجولة الثانية للنقاش طُرحت موضوعات المساواة بين الجنسين- العشائرية وآثارها الترشيح المحتكر لدى طبقات معينة واللامركزية الإدارية.

جاءت المداخلة الثانية تعقيماً على بعض ما اقترح وتمّ التعليق عليه فكانت على الشكل الآتي:

على مبدأ أن الحق يؤخذ ولا يُعطى فالمساواة بين الجنسين لا تأتي بالكويتا النسائية فحسب أو باستجداء الدور من الرجل إنما بالمشاركة الفعّالة في الرأي والمشورة والعمل التطوعي والمشاركة في الحياة السياسية ومجارة الرجل في كل المحافل.

الترشيح الذي تحتكره الطوائف والقوى السياسية إنما يتكرّس بالقوانين الانتخابية التي تأتي تفصيلاً لقياساتها وعدم الجرأة بالترشح يعود لعدم وجود حظوظ نتيجة هذه القوانين ونحن عدنا إلى الخلف بدل التقدم وبكل صراحة في الإتفاق على القانون الأرثوذكسي ومع احترامنا لمن تبناه، وكان التمثيل النسبي هو السبيل الأنسب الذي يؤمن التمثيل الصحيح ويراعي التوازن الطائفي والسياسي والمناطقى والمستقل.

أما العشائرية وهي نقيض مفاهيم الحضارة بأسرها وهي تحاكي الغرائز وليس العقل والذي يحدُّ منها هي سلطة الدولة والقانون والأهم من ذلك الترشيد الاجتماعي والتوجيه الدائم والتعليم.

أما الطوائف فهي نعمة والطائفية نقمة. وبالرغم من الاتفاق على اعتماد معايير الكفاءة وإلغاء الطائفية السياسية ومن ثمّ المحاصصة في الوظائف فإنّ الإرادة السياسية غير متوفرة لدى الأفرقاء وهذا واقع يجب الاعتراف به.

في الختام شعارات المواطنة المساواة- العدالة التوافقية- التشاركية- الحق في التعليم- تطبيق اللامركزية الإدارية تبقى شعارات إذا لم تتم ترجمتها العملية وما يمكن أن يكرّس بالفعل لا بالقول والعبرة بالتطبيق.

وجود الإرادة السياسية لدى الأفرقاء هو الحاكم، وتوفر الظروف المؤاتية في بلد يمر بظروف قاسية وصعبة.